

شفافية المالية العامة وفق ميثاق صندوق النقد الدولي

د. عبد العزيز خنفوسي

أستاذ محاضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي بسعيدة، الجزائر

الحلقة (١)

لقد تم استحداث ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة من طرف صندوق النقد الدولي في سنة ١٩٩٨، وقد كان الهدف من هذا الميثاق أن قام صندوق النقد الدولي بتطبيق برنامج طوعي يهدف إلى إجراء تقييمات حول شفافية المالية العامة في إطار ما يُسمى بـ "الوحدات النموذجية لشفافية المالية العامة".

إنّ الحديث عن شفافية المالية العامة أضحى عنصراً مهماً وأساسياً في سبيل تأكيد سلامة الحوكمة التي تساهم إلى حد كبير في تحقيق الزيادة في النمو الاقتصادي واستقراره. هذا وقد تضمن ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة العديد من المبادئ التي جاءت بناءً على ما تتطلبه المعايير والمواثيق التي تهتم بشفافية المالية العامة (1).

يُشير ميثاق شفافية المالية العامة الذي أدخلت عليه جملة من التعديلات في إطار دليل شفافية المالية العامة لسنة ٢٠٠٧ إلى ما يمكن البلدان بغية تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي الالتزام والتطبيق الحرفي لكل الممارسات السليمة التي جاء بها هذا الميثاق، وعليه يعتبر هذا الميثاق من بين أهم المعايير المالية العالمية الإثني عشرة التي تمّ الاتفاق عليها من طرف المجتمع الدولي، فصندوق النقد الدولي عمل على وضع مجموعة من المعايير ذات الصلة بشفافية السياسات النقدية والمالية، وكذا الرقابة على السياسات الاقتصادية للدول بغية الوقوف وتقييم جوانب الضعف الاقتصادي (2).

يُمكن القول أنه اتخذت مجموعة من المبادرات بهدف تعزيز الشفافية في مجال المالية العامة، والتي منها ميثاق شفافية المالية العامة الذي قام صندوق النقد الدولي بإعداده سنة ١٩٩٨، وعدّله العديد من المرات التي كان آخرها سنة ٢٠٠٧، وما يميز هذا الميثاق أنه يتسم بالطابع الطوعي، ويسعى إلى توضيح الأدوار والمسؤوليات التي

(1) دليل شفافية المالية العامة الصادر سنة 2007، والذي حلّ محلّ المسودات السابقة التي نشرت في موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت لأول مرة في نوفمبر 1998، وأبريل 1989، ومارس 2001.
(2) دليل شفافية المالية العامة الصادر عن صندوق النقد الدولي سنة 2007، ص: 10.

من خلالها يتم توشي الشفافية في إعداد الميزانية، وإتاحة الفرصة للرأي العام بغية الاطلاع على المعلومات المالية في سبيل تجسيد الموضوعية والنزاهة، كما نجد كذلك أنّ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد أصدرت سنة ٢٠٠١ أفضل الممارسات المعنية بشفافية الموازنة، وهذا بغرض استعمالها كأداة يتم من خلالها الإفصاح الكامل عن كل ما يتعلق بالمالية العامة بطريقة منتظمة ودقيقة⁽¹⁾، أما إعلان أروشا الصادر عن منظمة الجمارك العالمية الذي تم تعديله سنة ٢٠٠٣، فهو الآخر تضمن العديد من الإرشادات المتعلقة بجملة العناصر الواجب استعمالها في سبيل دعم كل البرامج التي تسعى إلى تحقيق النزاهة في الجمارك الوطنية، وهو يحتوي على قسم خاص يتناول موضوع شفافية المالية العامة من المنظور القانوني، بالإضافة كذلك إلى تضمنه لآليات التدقيق، ومعايير الأداء، والإدارة الجمركية، وكذا الإجراءات والقواعد التنظيمية الواجب إتباعها في سبيل تحقيق النزاهة والشفافية في قطاع الجمركة⁽²⁾.

أما المبادرة المعنية بالموازنة المفتوحة التي صدرت سنة ٢٠٠٥، فقد أكدت على ضرورة إطلاع المواطنين على بيانات الموازنة العامة في حوالي ٥٩ بلداً، والعمل كذلك على توفير معلومات موثوقة تنشر في الوقت المناسب تأكد على مدى التزام كل دولة بشفافية الموازنة العامة، ويكون للمواطنين حق المساءلة في حالة ما إذا تبين وجود اختلال في هذه الموازنة⁽³⁾.

كما عملت المبادرة المعنية بشفافية الصناعات الاستخراجية التي انطلقت في سنة ٢٠٠٢ على التشجيع على نشر تقارير دورية ومنتظمة عن كل الإيرادات التي تحصل عليها مختلف الحكومات من جراء سداد قطاع الصناعات الاستخراجية مقابل انتفاعه بموارد طبيعية محددة⁽⁴⁾.

لا يزال ميثاق صندوق النقد الدولي المتعلق بشفافية المالية العامة المعدل سنة ٢٠٠٧ يركز على مجموعة من الأسس التي تتحدث عن التعريف الأصلي لشفافية المالية العامة، وهذه الشفافية تتحقق من خلال إطلاع جمهور الأفراد على الهيكل التنظيمي للحكومة، ومعرفة جملة التدابير المراد تنفيذها على مستوى المالية العامة، وهذا بغية التأكد من حسابات القطاع العام، بالإضافة كذلك إلى الوقوف على محطات تنبؤات المالية العامة.

(1) <http://www.oecd.org/dataoecd/33/13/1905258.pdf>

(2) <http://www.wcoomd.org/ie/index.htm>

(3) <http://www.openbudgetindex.org>

(4) <http://www.eitransparency.org>

وعليه، فالإشكالية الرئيسية التي نود طرحها في سياق حديثنا عن الدور الذي لعبه ميثاق صندوق النقد الدولي الصادر سنة ٢٠٠٧ في إطار جملة المبادرات التي تتضمن أفضل الممارسات المتعلقة بشفافية الموازنة – الميزانية – العامة هي: الركائز التي اعتمد عليها ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة، جراء التعديلات التي طرأت عليه سنة ٢٠٠٧.

للإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية ارتأينا تناول الموضوع وفق الهيكل البحثي التالي: الوضوح في الأدوار والمسؤوليات بين القطاع العام والقطاع الخاص، والعلانية والشفافية في إعداد الموازنة العامة، وفي تنفيذها ومتابعتها. وحق الجمهور في الإطلاع على معلومات المالية العامة السابقة والحالية والمقبلة. والضمانات الموضوعية التي تحكم معلومات المالية العامة.

المطلب الأول: الوضوح في الأدوار والمسؤوليات بين القطاع العام والقطاع الخاص

إنّ الحديث عن المبادئ التي تحكم شفافية المالية العامة يقودنا إلى توضيح جملة الأدوار والمسؤوليات التي تتعلق بنطاق الحكومة، وإطار إدارة المالية العامة، فمما لا شك فيه أنّ وجود إطار قانوني وإداري قائم على تحديد كل الأدوار والمسؤوليات التي تقع على عاتق الحكومة سوف يسهم لا محالة في تحصيل واستخدام الموارد العامة، كما أنه سيعزز مبدأ المساءلة وسلامة الحوكمة.

هذا، وقد اشترط ميثاق الممارسة السليمة في مجال شفافية المالية العامة في إطار وضوح الأدوار والمسؤوليات ما يلي:

أولاً: ضرورة التمييز بين القطاع الحكومي وغيره من القطاعات الأخرى، وأن تكون أدوار السياسات والإدارة واضحة ومعلنة للجمهور داخل القطاع العام.

ولتحقيق هذا العنصر فإنه يشترط ما يلي:

١- ضرورة توضيح الهيكل التنظيمي للحكومة ووظائفها:

لقد حاول ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة أن يستخدم مصطلح "الحكومة"، وهذا حتى يُبين لنا ما هو قطاع الحكومة العامة؟، والذي عُرف طبقاً لنظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة سنة ١٩٩٣، وكذا وفقاً لدليل إحصاءات مالية الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي سنة ٢٠٠١ (1).

(1) دليل إحصاءات مالية الحكومة لسنة 2001: <http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres>

وبالتالي نجد أن قطاع الحكومة العامة يتكون من كل وحدات الحكومة، والمؤسسات غير الهادفة للربح المشتغلة بالإنتاج غير السوقي، وهي خاضعة بذلك إلى سيطرة الوحدات الحكومية التي تقوم بتحويلها بصفة رئيسية. أما بالنسبة لوحدات الحكومة، فهي تتكون من كل الوحدات المؤسسية على المستوى القومي ودون القومي تؤدي نفس النشاطات الرئيسية التي تضطلع بها الحكومة، أو هي عبارة عن وحدات تحصل على أموال من خلال التحويلات، أو الإيرادات المخصصة، وهذا في سبيل القيام بنفس الوظائف التي تقوم بها الحكومة في الأصل¹.

٢- التحديد الحصري لاختصاصات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في الحكومة في مجال المالية

العامة:

نجد وفي كثير من الأحيان أن العلاقة بين مختلف السلطات الثلاث الحكومية تختلف فيما بينها من بلد إلى آخر، وهذا ما دفع بميثاق ٢٠٠٧ إلى التأكيد على تحديد أدوار السلطات الحكومية في مجال المالية العامة، كما يجب توخي الحذر والحيطه عند تحديد صلاحيات مختلف القطاعات الفرعية في الحكومة، وهذا عندما يتعلق الأمر بإعداد الموازنة العامة طبقاً لقانون الموازنة العامة أو طبقاً للدستور.

كما أن مضمون الميثاق يوجب النص القانوني فيما يتعلق بصلاحيات وحدود كل قطاع فرعي، وهذا بخصوص التعديلات الواجب إدخالها على الموازنة العامة خلال كل سنة مالية، ففي هذه الحالة ينبغي على السلطة التنفيذية وهي تقدم مشروع الموازنة العامة إلى السلطة التشريعية، وكذا الموازنة النهائية التي تقرها وتعتمدها السلطة التشريعية مسموح الاطلاع عليها، وهذا حتى يتم مساءلة كل قطاع فرعي عن الجزء الخاص به في الإطار العام لعملية الموازنة.

وعليه نجد كذلك أن على السلطتين التشريعية والقضائية القيام بدورهما في سبيل إتاحة المعلومات المالية النزيهة²، حيث يوجب الأمر أن تكون هناك لجنة مالية نشطة تابعة للسلطة التشريعية تعمل على إدارة السياسة المالية العامة، وتسمح بمشاركة الجمهور في المداولات المتعلقة بالموازنة من خلال تقديمه لجملة من الاقتراحات، أما فيما يتعلق بعمل السلطة القضائية، فيكمن دورها في تمكين الممولين الضريبيين، وأصحاب الخدمات العامة

¹ كما يمكنها الحصول على الأموال من خلال الإنفاق المخصص أو المنتظم للأحوال العامة غير المخصصة بواسطة الهيئة التشريعية.

² غير أن الميثاق لم يتضمن أي إشارة عما إذا كان يفترض منح السلطة التشريعية صلاحية تعديل الموازنة التي تعرضها السلطة التنفيذية، وهو أمر يتجاوز نطاق الشفافية، راجع دراسة (Alesina and Perotti: 1999) للإطلاع على مناقشة بشأن تأثير الصلاحيات المختلفة التي تمارسها السلطة التشريعية فيما يتعلق بتعديل الموازنة.

أو المعاشات التقاعدية أو أصحاب الضمان الاجتماعي من الطعن في الأحكام والقرارات القضائية الصادرة عن مختلف الجهات القضائية، والتي لها تأثير كبير على المالية العامة.

٣- الدقة في تحديد مسؤوليات مختلف مستويات الحكومة، والعلاقات فيما بينها:

حتى تتحقق لنا الشفافية المالية النزيهة، فإن الأمر يقتضي منا القيام بوضع حدود فاصلة بين مختلف الصلاحيات والاختصاصات التي تتم داخل الحكومة، فالواجب على القائمين بتسيير شؤون الحكومة، ونقصد هنا المسؤول الأول على الحكومة أن يقوم بتوزيع الصلاحيات المختلفة بين مختلف مستويات الحكومة، فهناك من هو مختص في المجال الضريبي، وآخر في الاقتراض أو الاستدانة أو في الإنفاق العام.

إن الهيكل الحكومي لأي بلد قد يختلف تبعاً للنظام المطبق فيها، فنجد على سبيل المثال أنه في النظام الاتحادي تتمتع جل الولايات والمقاطعات بصلاحيات أكبر، في حين الأمر عكس ذلك بالنسبة لأشكال الحكومات الأحادية هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أنه على المستوى المحلي توجد العديد من الهياكل الحكومية الرسمية وغير الرسمية التي نجد فيها تفاوت كبير ناجم عن التوزيع غير الدقيق بين الصلاحيات الضريبية ومسؤوليات الإنفاق، وعليه نجد أنه ومن أجل تحقيق شفافية المالية العامة أن يتم تحديد الصلاحيات خلال النص عليها في الدستور أو النصوص القانونية¹.

٤- يجب أن تكون العلاقات بين الحكومة والمؤسسات العامة قائمة على ترتيبات واضحة لا يشوبها اللبس والغموض:

من منطلق الحرص الدائم على شفافية المالية العامة، فإنه يُشترط أن تكون العلاقات القائمة بين الحكومة والمؤسسات العامة واضحة ومحددة المعالم والحدود، والسبب في ذلك راجع إلى أن المؤسسات العامة هي في الأصل ملك للحكومة بصفة كلية أو جزئية، وعليه لا بد من الوضوح والشفافية في كل ما يتعلق بتحديد تحويلات الأرباح أو مدفوعات الأرباح التي يمكن للحكومة الحصول عليها، كما ينبغي كذلك أن تحتوي التقارير المالية السنوية للمؤسسات تفاصيل دقيقة عن كل الأرباح التي تم تحصيلها، بالإضافة كذلك إلى الإيرادات المحتجزة، والاستخدامات المختلفة لشكل الأرباح المحصل عليها، والمبالغ التي يمكن تحويلها إلى الموازنة العامة. هذا فضلا عن تضمين كل هذه المعلومات ضمن وثائق الموازنة العامة السنوية².

1 دليل شفافية المالية العامة الصادر عن صندوق النقد الدولي لسنة 2007، ص: 28.

2 دليل شفافية المالية العامة الصادر عن صندوق النقد الدولي لسنة 2007، ص: 31.

وعليه، فقد تأخذ العلاقة بين الحكومة العامة والمؤسسات العامة عدة أشكال وأنماط، فنجد العلاقة التي تربط الحكومة العامة بالبنك المركزي¹ الذي تتحدد مسؤوليته في إدارة السياسة النقدية للحكومة، حيث يجب أن يكفل له أكبر قدر ممكن من الاستقلالية تستطيع من خلالها ضمان القدر الملائم من المساءلة².

كما نجد كذلك علاقة أخرى تجمع بين الحكومة العامة والمؤسسات العامة المالية وغير المالية، فالمؤسسات العامة المالية دائماً ما تسعى إلى تقديم مساعدات يكون لها طابع الأنشطة شبه المالية، وهذا مثل بنوك التنمية التي تقدم قروض بأسعار فائدة تقل عن أسعار السوق، أما المؤسسات العامة غير المالية فهي تقدم خدمات غير تجارية تتقاضى مقابلها أسعاراً تقل عن مستوى استرداد التكلفة، أما آخر علاقة فهي العلاقة التي تجمع بين الحكومة العامة وشركات الموارد الوطنية، وتقوم هذه الأخيرة عادة بتقديم عمليات تجارية وأنشطة غير تجارية، فهي تسعى في غالب الأحيان إلى تقديم خدمات اجتماعية أو أي خدمات أخرى يكون في مقدور الحكومة العامة توفيرها لعامة الجمهور.

٥- تطبيق جملة من القواعد والإجراءات تكتسي طابع العلانية في إدارة علاقات الحكومة مع القطاع الخاص:

تضطلع الحكومة بتنظيم علاقتها مع القطاع الخاص في إطار الوضوح والشفافية، وهذا في جميع ممارساتها التنظيمية سواء في تنظيم القطاع الخاص غير المصرفي حسب ما هو معترف به في توصيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الميدان الاقتصادي بشأن الإصلاح التنظيمي³.

وعليه نجد أن القطاع الخاص غير المصرفي يشترك مع الحكومة في القيام بالعديد من الأنشطة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: تكاليف الانضباط الضريبي على مؤسسات الأعمال الخاصة والأفراد، الاشتراك في الإلزامية التي تدفع للمؤسسات الخاصة، الرعاية الصحية والتأمين، مشروعات البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص.

كما يكون للحكومة كذلك مشاركة في القطاع المصرفي، وهذا من خلال وضع جملة من الأطر يكون الهدف منها تعزيز استقرار القطاع المالي الذي يجسد بحق الشفافية الملائمة لتنظيم البنوك من خلال الاعتماد على

¹ ينبغي أن تكون العلاقة بين البنك المركزي والحكومة متسقة مع المبادئ الواردة في ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية السياسات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي.

² في السويد مثلاً لا يضطلع البنك المركزي بأية أنشطة شبه مالية، وتكون استقلاليته مكفولة لمقتضى التعديلات التي أدخلت على قانون البنك المركزي السويدي سنة 1997، راجع تقرير مراعاة المعايير والمواثيق في مجال المالية العامة لعام 2002، الفقرة 5.

³ لمزيد من التفاصيل: <http://www.oecd.org/topic/0,2686,en-2249-37421-1-1-1-37421,00.htm>

الإطار الوارد في مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة¹، بالإضافة كذلك إلى مشاركتها في الاستثمار المباشر في أسهم رأس المال، حيث يجب عليها أن تُحدد ما تحوزه من أسهم رأس المال في وثائق الموازنة تجسيدا لمبدأ الشفافية المالية، وكذلك لأن مشاركتها في أسهم رأس المال للمشروعات يكون بدافع تنمية الموارد الطبيعية.

ثانيا: الإطار القانوني والتنظيمي والإداري الذي يحكم إدارة المالية العامة

يقتضي تحقيق شفافية المالية العامة وجود القوانين واللوائح والإجراءات الإدارية الشاملة للموازنة والضرائب، ومختلف قضايا المالية العامة، فالأمر يبدأ من عند الضرائب التي يجب أن يتم فرضها بموجب النصوص القانونية، وأن يكون تطبيقها الإداري خاضعا للعديد من الضمانات الإجرائية التي عادة ما تتمثل في حقوق الممولين الضريبيين وإجراءات النزاع الضريبي²، ومن هذا المنطلق فإنه يتوجب على النصوص التشريعية أن تحدد لنا بوضوح صلاحيات وحدود الإدارة الضريبية سواء تعلق الأمر بالتفتيش على مقرات المكلفين بالضرائب، وطلب المعلومات منهم في كل ما يتعلق بالتحصيل الضريبي، طرق إنفاذ تحصيل المتأخرات الضريبية، إعطاء المكلف بالضريبة حق الاعتراض على التقديرات الضريبية الناجمة عن الممتلكات أو الأنشطة التجارية التي يمارسها، أو ما يمتلكه من ثروة، أو غير ذلك من القرارات القضائية الضريبية التي تصدر عن الجهات القضائية المختصة في المجال الضريبي، أي بمعنى أنه يجب صدور نصوص قانونية واضحة تختص بالمجال الضريبي.

ومن جانب آخر، فإنه ينبغي أن تكون القوانين التنظيمية المتعلقة بتحصيل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية سهلة الإطلاع ومتاحة للجميع، وأن تكون سهلة الفهم وخالية من أي تعقيدات تذكر، وهذا في سبيل تحقيق شفافية المالية العامة، كما يجب كذلك على أعوان الإدارة الضريبية أن تكون لهم القدرة والجاهزية في تقديم المشورة والمساعدة المهنية للمكلفين بالضريبة من أجل فهم حقوقهم واستحقاقاتهم والتزاماتهم حسب ما تنص عليه القوانين الضريبية.

كما ينبغي كذلك وضوح وشفافية معايير التطبيق الإداري خصوصا عندما يتعلق الأمر بتطبيق القوانين الضريبية، حيث يجب استبعاد تطبيق الحوافز الضريبية التي تقوم على تعقيدات كبيرة من الإجراءات الإدارية،

¹ راجع مطبوعة لجنة بازل للرقابة المصرفية (Basel committee on Banking supervision: 1997)، ويعد هذا واحد من المعايير الأساسية التي يشجعها برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP).

² تفرض الضرائب في جمهورية كوريا بموجب سلطة قانونية صارمة، ويتاح الإطلاع على قوانين الضرائب، ولزيد من التفاصيل راجع: تقرير كوريا، تقرير مراعاة المعايير والمواثيق في مجال المالية العامة، 2001، الفقرة 8.

كما ينبغي كذلك وضع أحكام خاضعة لمعاملة المكلفين بالضرائب الذين لا يستطيعون الامتثال لجملة الإجراءات والقواعد المعقدة في المجال الضريبي، وأن تتم تسوية كل قضاياهم الضريبية بناءً على اتفاق يتم مع الإدارة الضريبية المكلفة بالتحصيل، ويتم ذلك من خلال وضع جداول زمنية للدفع بالتقسيط، والعمل على إسقاط كل المبالغ غير الممكنة التحصيل، ويكون هذا مصحوباً بجملة من الضمانات الإجرائية، وحتى تتحقق لنا شفافية المالية العامة، فإنه ينبغي تحديد الالتزامات غير الضريبية، وعدم التفاوض بخصوص تطبيقها.

ومن مسائل الشفافية في المجال الضريبي هو حق المواطن المكلف بالضريبة في الإطلاع على الإجراءات التنظيمية والإدارية الضريبية، وكذا ممارسة نظام المراجعة الإدارية لكل القرارات الضريبية، وهو بهذا يستطيع ممارسة كل الطعون القضائية في فرض الضرائب والرسوم التنظيمية، ويجب أن توفر له كل الضمانات الوقائية ضد التقديرات الإدارية الجزافية، مع العمل على بقاء الإدارة الضريبية محايدة ضمن ما يفرضه القانون.

وفي حالة ما إذا لم يرض المكلف بالضريبة بالنتائج المترتبة عن الاعتراض الإداري على القرارات الضريبية، فإنه يجب أن يسلك اتجاه محايد يُمكنه من الطعن والتقاضي بشأن القرارات الضريبية، أضف إلى ذلك وجوب بساطة عملية النظام التي يجب أن لا تتسم بالصعوبة والإرهاق، وأن تصدر القرارات المتعلقة بالطعون في المجال الضريبي في الوقت المحدد لها، كما يجب أن يتم استرداد وإرجاع الدين المتنازع عليه، بما في ذلك الدين الخاضع للطعن القضائي وفق إطار قانوني وتنظيمي واضح، والذي نضمن من خلاله عدم قيام المدينين الضريبيين بتأجيل الدفع من خلال الاعتراضات والتظلمات الإدارية أو من خلال الطعون القضائية¹.

المطلب الثاني: العلانية والشفافية في إعداد الموازنة العامة، وفي تنفيذها ومتابعتها

إن الموازنة العامة، وما تتضمنه من معلومات يُمثل بحق عامل أساسي في تحقيق الشفافية في مجال المالية العامة، فهي الأداة التي تُمكن الحكومة من وضع كل مقترحاتها المتعلقة بتحصيل الإيرادات والاقتراض في إطار زمني محدد، وأن تسعى الحكومة من خلال هذه المقترحات إلى تحقيق أهدافها في إطار توجهات السياسة المالية العامة، أضف إلى ذلك فإن ما تتضمنه الموازنة العامة من مقترحات وضعتها الحكومة يُعطي السلطة التشريعية الحق في التدقيق والتمحيص في بنود الإتفاق والموافقة عليها.

ومن أجل تحقيق العلانية والشفافية في إعداد الموازنة العامة، فإن هناك العديد من الممارسات الخاصة بشفافية الموازنة العامة، والتي أعدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الذي ينطبق بصفة خاصة على ما

1 دليل شفافية المالية العامة الصادر عن صندوق النقد الدولي لسنة 2007، ص: 42-46.

تضمنه ميثاق شفافية المالية العامة الصادر عن صندوق النقد الدولي¹، وتتمثل هذه الممارسات والمبادئ فيما يلي:

- ١ . يجب أن يتم إعداد الموازنة العامة وفق جدول زمني ثابت يتم من خلاله الاستدلال والاسترشاد بكل الأهداف المحددة في مجال الاقتصاد الكلي وسياسة المالية العامة .
- ٢ . منح الهيئة التشريعية الوقت الكافي، وهذا حتى تدرس مشروع الموازنة العامة، وتبدي رأيها فيه .
- ٣ . ينبغي إعداد الموازنة العامة وعرضها ضمن الإطار الشامل المتوسط الأجل لسياسات الاقتصاد الكلي والمالية العامة .
- ٤ . ينبغي إعطاء وصف دقيق لأهم الإجراءات المتعلقة بالنفقات والإيرادات، ومعرفة مدى مساهمتها في تحقيق أهداف سياسة الموازنة العامة .
- ٥ . تنسيق الأنشطة داخل الموازنة وخارج الموازنة ضمن الإطار العام والشامل لسياسة المالية العامة، وهذا بالارتكاز على آليات واضحة وشفافة .
- ٦ . العمل على توفير جملة من الإجراءات الواضحة يراود بها تنفيذ الموازنة العامة ومتابعتها، والإبلاغ عن نتائجها .

¹ المبادئ التوجيهية للإنفاق العام: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/expend/index.htm>